

Distr.: General
22 January 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السبعون

البندان ٣٥ و ٤٠ من جدول الأعمال
التراعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى الادعاءات الكاذبة التي تتضمنها رسائل الممثل الدائم
لجمهورية أرمينيا لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك رسائله التي تحمل الرموز
A/69/718-S/2015/11 و A/69/875-S/2015/259 و A/70/437-S/2015/803.

وهذه الادعاءات هي جزء من ممارسة أرمينيا المعتادة في تزوير البيانات واختلاق
الذرائع لإخفاء حقيقة كون أرمينيا نفسها مسؤولة بصورة مباشرة عن الاحتلال غير القانوني
لجزء كبير من أراضي جمهورية أذربيجان. وتهدد حكومة أرمينيا الأمن والاستقرار الإقليميين
بسبب عدوانها المستمر على جمهورية أذربيجان واستفزازها المستمر لها.

وتسعى أرمينيا، من خلال توزيع ما يُسمى بتقاريرها عن انتهاكات وقف إطلاق
النار تحت رموز الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، إلى
تزيير حضورها العسكري غير القانوني المستمر واستخدامها القوة ضد سيادة جمهورية
أذربيجان وسلامة أراضيها. وهي تحاول تمويه حقيقة كون الجبهة تتجاوز في الوقت الحاضر
حدود منطقة ناغورنو - كاراباخ إلى حد بعيد، حيث وصلت إلى مقاطعتي أعدام وفيزولي،



وأن الجنود الأرمينيين منتشرون في هذه الأراضي وغيرها من الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان.

وعلاوة على ذلك فإن أرمينيا هي التي أنشأت النظام الانفصالي في منطقة ناغورنو - كاراباخ بجمهورية أذربيجان، وهي التي تدعمه وتتحكم فيه تحكما فعلياً، ولا سيما ما يُسمى "جيش دفاع ناغورنو - كاراباخ". وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وافق سيرج سرغسيان رئيس جمهورية أرمينيا رسمياً على التناوب بين نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة لجمهورية أرمينيا وما يُسمى بـ "وزير دفاع" النظام الانفصالي (انظر الوثيقة A/69/971-S/2015/499).

وفضلاً عن ذلك فقد ادعى رئيس أرمينيا في الخطاب الذي أدلى به في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أن ناغورنو - كاراباخ "جزء لا يتجزأ من أرمينيا" (انظر www.president.am/en/press-release/item/2015/09/26/President-Serzh-Sargsyan-meeting-Genocide-100). وتشكل هذه الأمثلة المحددة برهاناً إضافياً على أن أرمينيا والنظام الانفصالي هما في الواقع كيان واحد.

وتدعي أرمينيا، في الوقت الذي تنشر فيه وحدتها العسكرية في الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان، أن أولئك الأفراد تابعون لما يُسمى "جيش دفاع ناغورنو - كاراباخ". وقيام آباء وأمهات الجنود المقتولين باحتجاجات متكررة أمام القصر الرئاسي في يريفان، طالبين إيضاحات عن سبب إرسال أبنائهم لمقاتلة بلد آخر، هو دليل إضافي على مسؤولية أرمينيا بهذا الصدد.

وآخر دليل على مسؤولية أرمينيا هو قرار الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الذي أعلنته في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في قضية شيراغوف وآخرين ضد أرمينيا. وحكمت المحكمة لصالح رافعي الدعوى، واعترفت بانتهاكات أرمينيا المتواصلة لعدد من حقوقهم المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولاحظت المحكمة على وجه الخصوص أن الحرب بدأت بدعوات إلى ضم ناغورنو - كاراباخ إلى أرمينيا، وأشارت على وجه التحديد في هذا الصدد إلى قرار مشترك بشأن "إعادة التوحيد" اتخذته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية والمجلس الإقليمي لناغورنو - كاراباخ. ووجدت المحكمة أن مواطني أذربيجان أُجبروا على التزوج عن لاتشين نتيجة للهجوم العسكري الذي شنته أرمينيا على المقاطعة في أيار/مايو ١٩٩٢.

والاستفزازات العسكرية التي تقوم بها أرمينيا بهدف انتهاك نظام وقف إطلاق النار هي أعمال عدوانية منتظمة وموهمة عن عمد ضد جمهورية أذربيجان. وتشمل هذه الاستفزازات التحركات العسكرية الواسعة النطاق في الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان، بنشر حوالي ٤٧ ٠٠٠ جندي و ٣ ٠٠٠ من المعدات القتالية والأسلحة، وشن الهجمات على المواقع الدفاعية للقوات المسلحة لجمهورية أذربيجان باستخدام الطائرات العمودية الحربية من طراز MI-24 التابعة للقوات الجوية لجمهورية أرمينيا، فضلا عن الاستهداف المتعمد لحفلة زفاف في قرية غابانلي بمقاطعة تارتار في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وبينما تتظاهر أرمينيا بإبلاغ الجمعية العامة ومجلس الأمن بموضوعية عن انتهاكات وقف إطلاق النار، فإنها "نسيت" ذكر هذه الحقائق في رسائلها المتتالية.

وثمة أيضا تفاوت كبير بين المعلومات المقدمة في الرسائل ذات الصلة للممثل الدائم لأرمينيا وبين المعلومات المنشورة في وسائل الإعلام العامة في أرمينيا بخصوص أسماء وعدد الجنود الذين يُدعى أنهم قُتلوا أو جُرحوا خلال فترة إبلاغ معينة. فقد زادت أرمينيا في رسالتها (A/69/875-S/2015/259) عدد الجرحى بإضافة سبعة جنود (ناريك مكرتشيان، وغورغن مكرتشيان، وتارون خوداباخشيان، وأرتافزد كارابيتيان، وجورا غريغوريان، وأونيك ميكايليان، وغيفورك منفيليان). وفي غضون ذلك لم تُعلن أسماءهم أبدا على الجمهور الأرميني.

وطوال عام ٢٠١٥، نتيجة لاحتلال أرمينيا غير القانوني وانتهائها لوقف إطلاق النار، قُتل ٢٢ جنديا تابعين للجيش الأذربيجاني وجُرح ١٣، كما قُتل مدني واحد وجُرح ١١ آخرون. ويتعرض جنود أذربيجانيين للقتل والتشويه والجرح وهم يدافعون عن السلامة الإقليمية لأذربيجان وسيادتها وحدود دولتها. وعلى النقيض من ذلك، فجنود أرمينيا موجودون في أرض أذربيجان، وهم يقاتلون في سبيل السياسة العدوانية التوسعية لبلدهم.

وتهدف تقارير أرمينيا عن الانتهاكات المفترضة لوقف إطلاق النار إلى إخفاء هذه الحقائق الأساسية. وما التستر المتعمد على حقائق أساسية إلا شاهد على الممارسات التضليلية والخذاعة التي تعتمدها أرمينيا للتنصل من دورها وضلوعها في العدوان على أراضي جمهورية أذربيجان واحتلال هذه الأراضي ومسؤوليتها الكبيرة عن ذلك وما يخلفه من عواقب. ويشكل توزيع أرمينيا رسائل في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال (منع نشوب النزاعات المسلحة)، في الوقت الذي دخل فيه النزاع بين أرمينيا وأذربيجان عامه الثامن والعشرين، ذروة النفاق.

وفي ضوء ما ذكر أعلاه، فإن ما يسمى دعوات أرمينيا إلى السلام ودعمها المزعوم لعمل مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دون سحب قواتها المسلحة من جميع الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان وإزالة آثار الاحتلال، لا يعدو كونه مجرد عبارات نبيلة تُستعمل لإخفاء سياسة ضم الأراضي التي تتبعها وتضليل المجتمع الدولي.

أما جمهورية أذربيجان فقد اختارت، ردا على العدوان والاحتلال، أن تلجأ إلى مجلس الأمن في عام ١٩٩٣ بحثا عن سبل الانتصاف. وقد اتخذ مجلس الأمن من جانبه أربعة قرارات أكد فيها مجددا على السلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان وسيادتها على منطقة ناغورنو - كاراباخ بوصفها جزءا من أذربيجان، واعترف بواقع الغزو وأدانته وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات الأرمينية المحتلة. وتناولت الجمعية العامة هذه المسألة في وقت لاحق وأدرج البند المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان" في جدول أعمالها منذ عام ٢٠٠٤. ولا تزال أذربيجان تشارك في عملية تسوية النزاع بحسن نية.

ويشكل استمرار احتلال القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا لجزء كبير من أراضي جمهورية أذربيجان عقبة رئيسية أمام تسوية النزاع والمصدر الوحيد للأعمال العدائية والإصابات. وإذا كانت أرمينيا مهتمة اهتماما حقيقيا بوقف إطلاق النار وإحلال السلام الدائم، فينبغي لها أن تسحب جميع قواتها القائمة بالاحتلال من الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تفي بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الذي أعادت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأكيد التزامها به رسميا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

وستواصل جمهورية أذربيجان ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس إزاء عدوان أرمينيا واستخدامها للقوة بشكل مستمر، كما ستواصل الدعوة إلى تحرير أراضيها المحتلة تمشيا مع المادة ٥١ من الميثاق.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٥ و ٤٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم